

(الكنوبير) تستطلع آراء عدد من الجهات حول أضرار (القات) وحبوب (الديزيم)

حل مشكلة القات يتطلب توفير البدائل لعاطيه ضريبة مبيعات القات تعد من أهم موارد موازنة السلطة المحلية

قد يتوهم المتعاطون للقات أنه يمددهم بنشاط ذهني وعضلي، وبأن له فوائد صحية لا غنى عنها، بينما يرى الأطباء عكس ذلك تماماً، فلقد أراد الخبراء استكشاف مدى تأثير المواد الكيميائية الموجودة في القات فوجدوا بأن الشخص يعيش حالة من المرح والصخب لمدة ٢٤ ساعة عقب تناول الجرعة ثم تعقبها حالة من الخمول، فاستبدلوا على أن المواد الكيميائية هذه تشبه (اللافقيماينات) في عملها، حيث تعمل على تحفيز الخلايا العصبية مما يقلل الشعور بالتعب والإجهاد في الساعات الأولى للتعاطي، ثم يعقب ذلك شعور بالكسل والقلق والاكتئاب، بالإضافة إلى تدهور المستوى المعيشي. ومن أجل الغوص في عمق المشكلة قامت الزميلتان (ميسون ونعمت) بإجراء التحقيق الصحفي مستعينتين باستمارات استبيان شملت سبعة أسئلة متنوعة حول القات/ ووزعتها على خمسين عينة من مختلف الفئات العمرية والقطاعات والمستويات الثقافية والاجتماعية، وكانت النتيجة التالي:

لقاءات/ نعمت عيسى وميسون عدنان



رؤى اقتصادية

رمضان... بداية لتغيير الاستهلاك



لؤي عباس غالب

في رمضان تختلف عادات الناس وجدواولهم وحتى رؤيتهم اليومية لما لرمضان من سمات تميزه عن باقي الشهور وليست هنا بصد سرد صفات ومميزات خير الشهور فالمسمى لا يسمى والمؤكد لا يؤكد ولتكني بصد الدعوة إلى جعل رمضان الخير بداية للتغيير.

فلرمضان نكهة خاصة وله طقوس مغيرة لعادات الناس فهو فرصة إيجابية ذهبية للتغيير الإيجابي والإبتعاد عن العادات السيئة والسلوكيات الضارة والمفلوطة التي تضر الفرد بشخصه والأسرة بكيانها والمجتمع ككل.

رمضان يحتوي على وجبتين رئيسيتين خلافاً لبقية أيام السنة حيث هناك ثلاث وجبات رئيسية في كل يوم، فيجب بل ومن العقل والمنطق ألا يصرف على هذا الشهر أكثر مما يصرف على طعام أي شهر آخر بل يجب أن يكون ما نستهلكه من طعام خلال هذا الشهر أقل مما نستهلكه خلال أي شهر آخر وليكن رمضان بداية للإدارة الاقتصادية الناجحة لدخل الأسرة.

ولیکن رمضان بالنسبة للفرد الذي قد اعتاد على مضغ القات والتدخين أو غيرها من العادات السيئة فرصة لايتعاد عنه في شهر رمضان ومن ثم لبقية أيام السنة. وإن كان قد اعتاد على تناول سير الناس أو أعراضهم سواء بالنقد أو التبريح أو الشتم أو الغيبة والتميمة أو الصياح والسب فإن الصيام حنة وحاجز وهو بمثابة اللجام الذي يلجم ويفحم صاحبه وكذلك بشأن العين فيجب غض البصر وعدم النظر إلى المحرمات وبشأن الأذن بالابتعاد عن سماع المحرمات وعلى هذا فقس بقية الجوارح والأعضاء.

فبالاستفادة من هذا التغيير الذي يحدث في رمضان يستطيع الفرد إحداث تغييرات إيجابية بطمح إليها ويصبح رمضان نقطة تحول في حياته وحياة مجتمعه.

القات يزرع في مساحات كبيرة بدلا عن الحبوب والفواكه والخضروات

أجمع (٥٢٪) منهم على أن (القات) مصدر، كما اجمعوا بنسبة (٦٨٪) على أنه ضار على الإنسان، ووافقوا بنسبة (٧٢٪) على أن (القات) مشكلة كبيرة، كما قال البعض أنه (يخزن) أحيانا.. وهذه كانت أفضل نسبة التي قدرت ب (٢٢٪). وأحدث.. آراء منهم على أن يمنع تناوله وكانت الحصيلة هي (٦٤٪)، وقال غيرهما بأنه منشط وكانت نسبة رأيهم (٤٦٪) أما آخر سؤال في الاستبيان كان ردهم عليه بأن توفر البدائل من مراكز ثقافية وعلمية فأجمع على هذا الرأي بنسبة (٢٤٪)، كما اتفقت مجموعة أخرى على إعدام الشجرة بنسبة (٢٤٪).

وعلى ضوء ذلك تم اللقاء بعدد من الشخصيات ذات العلاقة، وكان أولهم الأخ/ خالد وهبي عقيب - مدير مديرية صيرة، الذي قال:

كلنا ضد زراعة القات لأنه أصبح يزرع بمساحات كبيرة يفترض أن تستغل هذه المساحات استغلالاً صحيحاً في زرع الخضروات والفواكه، وهذا سيكون أفضل للجميع لأن القات يمثل أفة اجتماعية يهدر الشخص عند تناوله ساعات عمل كثيرة، إضافة إلى إهدار مبالغ طائلة في شراء القات بدلا من توجيهها في أماكن أخرى يستفيد منها الشخص.

وأضاف: ونحن مع حل مشكلة القات وأيضا يجب توفير البدائل للمواطنين حتى لا يتم إشغال وقتهم بالقات، فيجب عليه إهدار وقته يتعلم ثقافة معينة أو قراءة أو الترفيه في منتزهات ومنتسفات.

وعن إعطاء التراخيص للباعة أكد الأخ وهبي:

للأسف أن بيع القات إلى يومنا هذا يتم بعملية غير منظمة، فنحن قمنا بإصدار إلى يومنا هذا يتم بعملية غير منظمة، فنحن قمنا بإصدار قرار يمنع بيع القات خارج السوق الرئيسي ولكن الباعة ما زالوا يتجولون ويتركزون في أماكن يفترض أن لا يكونوا فيها لأنها عبارة عن أحياء سكنية وشعبية، ونحن الآن نقوم بدورنا في تنظيم هذه العملية بحسب هذا القرار.. فإننا نحتاج إلى فترة من الزمن حتى يلتزم الباعة بالبيع داخل إطار السوق، أما من حيث التراخيص فهناك (مفارش) داخل السوق يتم تأجيرها من قبل البلدية، وأخيرا أقول على مكتب الأشغال العامة توفير الإمكانيات اللازمة في الأسواق مثل الإضاءة والنظافة وغيرها.

كما قال الأستاذ/ علي عبد الوهاب الخطيب - مدير عام مصلحة الضرائب: ضريبة مبيعات القات من الضرائب المفروضة وفقا لأحكام القانون رقم (١٩) لعام ٢٠٠١م المعدل بالقانون رقم (٤٢) لعام ٢٠٠٥م بشأن الضريبة العامة على المبيعات، وكما أنها كانت مفروضة بموجب أحكام القانون رقم (٧٠) لعام ١٩٩١م بشأن الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات التي حل محله قانون ضريبة المبيعات.

وعن ما إذا كانت ضريبة القات تعد من الموارد، قال:

ضريبة مبيعات القات من الموارد المحلية، حيث تعد من أهم موارد موازنة السلطة المحلية. وتناول الأستاذ/ علي عبد الوهاب الخطيب أهم الإجراءات المتخذة في حق كل من يتخلف عن دفع ضريبة القات قائلا: إن التخلف عن سداد الضريبة المستحقة يعتبر من جرائم التهرب الضريبي، وقد حدد القانون عقوبة ضد من يتخلف عن سداد الضرائب المستحقة عليه، أما عن نسبة ضريبة القات المقررة فهي ٢٠٪ من القيمة البيعية للمستهلك مضافا إليها ٥٪ رسوم صندوق النشء والشباب والرياضة بموجب قانون النشء والشباب والرياضة ونسبة ٢٪ ضريبة أرباح. بموجب قانون ضرائب الدخل رقم (٣١) لعام ١٩٩١م.. أي أن إجمالي الضريبة والرسوم المفروضة على القات ٢٧٪ من القيمة البيعية.

ولعرفة أضرار تناول حبوب الديزيم بعد القات أو أثنائه يقول الدكتور/ منصور عبدالله غالب - نقيب الصيادلة في محافظة عدن:

إن الديزيم من الأدوية ذات المؤثرات

إعلان

النفسية، وهو دواء يستخدم بروشدة ولا يستعمل بشكل عشوائي، فهذا الدواء خطيرا جدا في استعماله وقد يؤدي إلى الإدمان، فلقد قمنا نحن بمكتب الصحة بمنع بيع هذا الدواء دون روثشة الطبيب، إلا أنه أحيانا يعمد بعض الأطباء إلى صرف هذا الدواء بشكل مستمر لبعض الناس مما يضطر الصيدلي إلى بيعه للمريض، إلا أننا علمنا على التشديد في تسجيل هذا الدواء بحيث أنه يتم تسجيل كل روثشة وأسم كل مريض يصرف له ويتم الاحتفاظ بهذه الروششات وتقوم وزارة الصحة ممثلة بهيئة الرقابة الدوائية بفحص هذه الروششات ليحظر استعمال هذا الدواء وغيره من الأدوية ذات المؤثرات العقلية، ولا يقتصر الخطر على دواء الديزيم فهناك أدوية كثيرة يحظر استعمالها بشكل عشوائي.

وحول الحالات التي يصرف لها دواء الديزيم قال: يسمح صرف دواء الديزيم لحالات معينة كمرضى الضغط والحالات النفسية، وهذا يقرره الطبيب فكل حالة لها ظروفها الخاصة حيث يتم إعطاء أو صرف دواء الديزيم لبعض الحالات الذي يقررها الطبيب المختص بها.

وعما إذا كان تم ضبط أو اكتشاف بعض الصيدليات التي تقوم بصرف هذا الدواء، أفاد بالقول:

لقد تم كشف بعض الصيدليات التي تقوم بصرف هذا الدواء بشكل عشوائي واتخذت ضدها بعض الإجراءات الرقابية، فنحن كثيرا ما نتشدد على الأطباء عدم صرف هذا الدواء لأي شخص كان دون وجود أي روثشة لديه، فقد يمر على الطبيب شخص معروف ويطلب منه تسجيل دواء الديزيم له فيقوم بكل بساطة بتسجيل هذا الدواء دون أن يكون بحاجة إليه ذلك الشخص، فهذه ظاهرة يجب على الطبيب أن يتفادها لأن استخدام الديزيم أصبح منتشرًا بشكل كبير، إلى جانب أنه يجب على الهيئة العليا للأدوية منع الوكالات من إعطائه أي شخص بالوكالة، فأحيانا يوزع بطريقة عشوائية بمعنى أصح أن هناك بعض الأشخاص الذين قد يذهبون إلى الوكالة ويطلبون منها صرف هذا الدواء بحجة امتلاكهم بعض الصيدليات وهم في الأصل ليس صيدليات، لهذا يجب على الوكالات أن تتأكد من كلام صحة هؤلاء، وكما أنه يجب أن تكون هناك آلية مضبوطة بحيث تمكنهم من معرفة هوية الشخص الذي يريد شراء هذا الدواء، فقد يذهب أي مواطن إلى إحدى الوكالات بحجة تزويد صليبة خاصة بشخص آخر بالدواء، وهذا ما يحدث ونراه كثيرا.. لهذا يجب أن يكون هناك وعي صحي لذا المواطنين من خلال التثقيف الصحي ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة لمنع الاستخدام اللامبالي للأدوية الضارة، بحيث لا يقتصر الخطر على استخدام الدواء الديزيم فقط فهناك أدوية أخرى قد يستخدمها المواطن دون أن يعرف مدى أضرارها فأحيانا قد تكون مريضة استخدمت علاجًا معينًا فأفادها فتقوم بوصفه لصديقه لها مما قد يؤدي في الأخير إلى إصابتها بأشياء خطيرة.

وأضاف: إن الاستعمال العشوائي للأدوية وبشكل عام قد يتسبب في العديد من المشاكل الصحية لمستخدميها لهذا يجب أن يتم صرف الدواء سواء أكان الديزيم أو غيره من الأدوية بروشدة من الطبيب المعالج لهذه الحالة، فهناك أدوية لا ضرر من استخدامها ولا تشكل أي خطر من استعمالها كالبنيدول وغيره من الأدوية العادية.

الخاتمة

ومن خلال ما طرح في هذه المادة من آراء الشخصيات بهذه المشكلة تبين لنا أن القات يمثل مشكلة ويجب حلها، وثبت ذلك من خلال الاستبيان الذي طرح آنفا والذي توالت فيه النسب بأن القات مخدر وبأنه ضار ومنشط.. ورأي الأغلبية يقول بأن يمنع تناول القات وتوفير البدائل من المراكز الثقافية والترفيهية وغيرها من الوسائل التي يستفيد منها المواطن، ولا يضيع ماله ووقته وصحته هدرا دون أي فائدة. ونحن نناشد الجهات المعنية بمعالجة مشكلة القات التي أصبحت قضية الساعة.. إنها مشكلة اليمن العصرية.